

## المقدمة

**التقرير السنوي (66 ب)** خاص بالرقابة على الأجهزة الأمنية ، تعامل هذا التقرير مع القضايا ذات الصلة في جيش الدفاع الإسرائيلي - أنشطة وزارة الدفاع - منطقة יהודה والسامرة - الصناعة العسكرية.

تم فحص مدرسة الاستخبارات والتنظيم والتدريب في سلاح الاستخبارات العسكرية، وهذه هي من العناصر الأساسية في بناء قوة هذا السلاح، وذلك ضمن المواضيع ذات الصلة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وجدت نواقص بعضها موضعية في جوهر التأهيل والتدريب في سلاح الاستخبارات العسكرية. ان تراكم المخالفات التي تم كشفها سيؤدي إلى المس بقدرة سلاح الاستخبارات، وبقدرة أقسام التأهيل والتدريب المركزية للسلاح في الاداء الأمثل لرسالتهم ودورهم.

وتم أيضا استعراض وتنفيذ الدروس والعبر المستفادة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وعلى الرغم من ادراك جيش الدفاع الإسرائيلي لأهمية هذا الموضوع، فان نتائج الفحص تبين أوجه القصور في إعداد التحقيقات في جيش الدفاع الإسرائيلي، وتدل على ظاهرة خطيرة واسعة الانتشار، وهي تكرار الحوادث أثناء نشاطات الجيش في مجالات رئيسية، بالرغم من الدروس والعبر المستفادة من حوادث مماثلة حدثت في الماضي. ان صورة هذا الوضع في طريقة تطبيق الاستفادة من الدروس والعبر في جيش الدفاع الإسرائيلي تنذر بالخطر. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، على رئيس هيئة الأركان العمل على اصلاح العيوب والنواقص التي ظهرت بالرقابة ، لمنع تكرار أحداث سلبية.

من المجالات الأخرى التي تم فحصها في جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الدفاع، موضوع جمع التبرعات لجنود جيش الدفاع الإسرائيلي. تعطي نتائج الفحص صورة قاتمة جدا في هذا المجال، فالضباط والجنود على اتصال مباشر مع الجهات المانحة، وقد شاركوا في تجنيد وتلقي التبرعات من الأموال والمواد الأخرى، بما في ذلك المعدات العسكرية. وذلك خلافا للأوامر والتعليمات ودون إشراف وسيطرة الجيش، مما يضر بسمعة الجيش، ويُظهره كجيش لا يفرض تنفيذ الأوامر على جنوده، ويُظهره وكأنه لا يستطيع تلبية الاحتياجات الأساسية لجنوده. يجب توفير الأسلحة والمواد اللازمة للأنشطة الأساسية

للجيش من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي نفسه. كما ووجدت حالات جمع للتبرعات من قبل الجنود وذويهم من خلال شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، بدون أن يكون لجيش الدفاع الإسرائيلي أي إشراف أو رقابة على مجال استخدام هذه التبرعات. يمكن لهذه الظواهر الخطيرة أن تسبب الضرر لمبدأ التساوي بين وحدات الجيش والجنود، وحتى الضغط الغير الملائم على آباء الجنود والأقارب. كنتيجة لهذه الحقيقة وللظاهرة الخطيرة التي كشفتها الرقابة، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي وفورا أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لفرض بقوة تنفيذ الأوامر لوقف تلك الظاهرة، وتعزيز الرقابة والسيطرة على هدف التبرعات في جيش الدفاع الإسرائيلي.

تم فحص إجراءات اشغال الوظائف في وزارة الدفاع. كشفت الرقابة السابقة التي أجراها مكتب مراقب الدولة حول هذا الموضوع، أوجه قصور خطيرة وقد تم تصحيح بعضها. ومع ذلك، وجدت في هذه الرقابة أيضا أوجه قصور موضوعية خطيرة متعلقة بإشغال الوظائف لمناصب عليا في وزارة الدفاع، وفي طريقة الإشراف والرقابة على مفوضية خدمات الدولة في عملية التوظيف. انني أرى في تقرير الرقابة، حول هذا الموضوع تحذيرا ودرسا للمستقبل، وعلى وزارة الدفاع ومفوضية خدمات الدولة، إعطاء رأيهم في هذه العيوب وتداعياتها والتحرك بسرعة لتصحيحها. ان تكرار حوادث مماثلة يمكن أن يدفع بمكتب مراقب الدولة إلى التوصية باتخاذ اجراءات تنفيذية هامة.

بخصوص شركة رافائيل المحدودة المسؤولة – تم فحص عقود خبراء أنظمة دفاع متقدمة. تتعاقد الشركة سنويا مع نحو 400 خبير في مختلف المجالات بمبلغ مالي لأكثر من 80 مليون شيكل. كشفت الرقابة أن ادارة رافائيل وبشكل واسع لا تحترم دائما ، إجراء عقود تنافسية على قدم المساواة، وتستخدم "اليد الخفيفة" في موافقتها على التعاقد مع الخبراء دون اعتماد مبدأ المنافسة، وذلك على النقيض لقانون المناقصات الإلزامي، ومخالفة للوائح والإجراءات التي وضعتها هي لنفسها. الحديث هنا عن سلوك ليس صحيحا وغير مقبولا. تشير نتائج التقرير إلى فشل إدارة رافائيل في السلوك ، والذي مصدره الى حد كبير عيوب في الاشراف والسيطرة من قبل كبار المسؤولين في إدارة وأقسام رافائيل، وفي مجلس إدارة الشركة في مجال تنفيذ برنامج التعاقد مع الخبراء. على إدارة رافائيل وبأقرب وقت، إصلاح أوجه القصور الخطيرة التي كشفتها الرقابة.

تم فحص نشاطات وحدات العمليات والإشراف ومواضيع تنظيم العقارات في منطقة يهودا والسامرة. يشير التقرير إلى أوجه القصور، بعضها خطير وهام في نشاطات وحدة الإشراف، والتي لها تأثير واسع على تطبيق القانون في يهودا والسامرة، فيما يتعلق بقطاع البناء غير القانوني في كل من إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية. يشير التقرير بالإضافة إلى ذلك، إلى اشكالية في كيفية تسجيل حقوق الدولة بالعقارات، وبالأثار الثقيلة في مجال الحقوق الفردية. ان المشاكل في مجال الرقابة والإشراف الموصوفتين في التقرير مستمرة. وقد حان الوقت للتعامل معها بدقة وحزم لخلعها من جذورها، وضمان سيادة القانون والنظام العام والسلامة العامة. وعلى القيادة السياسية العليا - وزير الدفاع ورئيس الوزراء - المشاركة والتأكد من أن أوجه القصور والتي فصلت في التقرير قد تم تصحيحها، وذلك من أجل إحداث تحسين في الحفاظ على سيادة القانون في منطقة يهودا والسامرة.

ان الجهاز الأمني هو المسؤول عن العديد من مجالات النشاطات المتنوعة، من أجل أمن الدولة وسكانها، و يقع على رقابة الدولة، التأكد من أن هذا الجهاز يعمل وفقا للمعايير التي يتوقع منه أن يتصرف وفقها، وخاصة في المناطق التي بطبيعتها خفية عن الرأي العام. كشفت الرقابة في هذا التقرير، وبطبيعة الحال، العيوب في النشاطات اليومية، وفي المشاكل الأساسية التي تتطلب معالجة عميقة. وعليه من واجب رؤساء الأجهزة الأمنية، العمل بسرعة وكفاءة لتصحيح أوجه القصور في هذا التقرير، وسوف يستمر مكتب مراقب الدولة في مراقبة إصلاحاتهم.

تجدر الإشارة الى انطباعي الإيجابي بشكل عام، من طريقة تعامل الجهاز الأمني مع تقارير رقابة الدولة، وتحريره البلاغات عن مراحل تصحيح العيوب.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)  
مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، مارس 2016